مشكلات الطفولة في ظروف الأزمات نحو تنمية تمكينية للنهوض بواقع الطفل العراقي

د. معاذ احمد حسن

جامعة الانبار – كلية الآداب/ قسم الاجتماع

Abstract

This paper targets the traumatized situations that Iraqi people witnessed during the last years, especially concerning children class who represents the essence of human development. We passed the most important problems facing Iraqi child, caused by the absence of societal security and stability. Among these problems, malnutrition and its danger on child future, which leads to the aggravation of pigmy among children, besides future problems reflecting on educational level. These crises affected on the levels of joining the primary education, reducing the number of preprimary students " kindergartens". The present paper showed the effect of family problems on precocious development of childhood, in addition to the problems of poverty and forced relegating that Iraqi society has passed, its graveness on children and their future. At the end, social policy is planned in order to develop the situation of childhood in the Iraqi society.

المقدمة

في نزاعات اليوم الأطفال هم الضحايا الأكثر مأساوية ومعاناة بين الفئات الأخرى، إذ تشير تقديرات الأمم المتحدة أن أكثر من (٢٢) مليون طفل في العالم شردوا داخل أو خارج أوطانهم، أكثر هؤلاء الأطفال هم من "الأيتام وأطفال الشوارع ، الأطفال العاملون، المعوقين والأطفال المتأثرين بمرض نقص المناعة...وغيرهم"(١).

لاشك أن هذه الحقائق تشكل خطورة كبيرة واستبعاداً اجتماعياً واضحاً اتجاه شريحة الأطفال عالمياً، ولا يمكن فصل هذه الخطورة عن أطفال العراق في ظروف الأزمات وغياب الاستقرار المجتمعي وتراجع مؤشرات التنمية البشرية. فقد عانى أطفال العراق من ارث فترات طويلة من الأزمات والحروب والعقوبات والصراعات الداخلية والاحتلال وقد أسست هذه المعاناة لبناء شخصيات غير مستقرة انعكست عليهم في فترة البلوغ والشباب، واستمرت هذه المعاناة حتى يومنا هذا، علما ان شريحة الأطفال يمثلون مايقرب (٤٧%) نصف عدد سكان العراق الذي يبلغ حسب نتائج عمليات الترقيم والحصر التي نفذت إذ قدرت عدد السكان عام ٢٠٠٩م بـ ٣١,٦ مليون نسمة(٢). وبهذه الكثافة السكانية يكون لشريحة الأطفال ثقل كبير في النمو السكاني، وقد كان لكل شكل من أشكال الصراع

خلال العقود الثلاثة الأخيرة من القرن الماضي أضرار لا تعد ولا تحصى ، فقد دخل العراق في حرب لمدة ثمان سنوات مع إيران من ١٩٨٠م والى ١٩٨٨م وبعدها حرب الكويت عام ١٩٩٠م ومن ثم فرضت الأمم المتحدة حصار اقتصادي دام إلى فترة احتلال العراق عام ٢٠٠٣ م كل هذه الأوضاع أدى إلى العزلة عن بقية دول العالم هذا وذاك أسهم في تزايد معدلات الفقر والفجوة الأخذة في الاتساع في المعارف والمهارات إلى تآكل خطير للمكاسب التي حققتها البلاد في مجال صحة الأطفال وتعليمهم(٣).

ومع نهاية عام ٢٠٠٦م كانت أجزاء كبيرة في العراق تواجه أزمة إنسانية ، وأدى تصاعد الهجمات الناجمة عن التمرد والهجمات المضادة لها منذ الغزو والاحتلال عام ٢٠٠٣م ، وإعمال العنف الطائفية من شهر شباط ٢٠٠٦م إلى نزوح (١،٧٠٠،٠٠٠) عراقي داخل العراق ومليونين إلى الدول المجاورة مع حلول شهر كانون الأول ٢٠٠٦م. ولم يحصل الأطفال النازحين إلا القليل من حقوقهم في المأوى والغذاء والصحة والتعليم، كما حرم الأطفال من هذه الحقوق في المحافظات التي اشتدت وطأة الصراعات فيها، وقدرت الأمم المتحدة إن أكثر من (٣٤٠٠٠) إلف عراقي قتلوا في هجمات العنف أثناء العام ٢٠٠٦م. وكان أكثرهم من الرجال وتُركت الأرامل يتدبرن أمورهن بقدر ما يستطعن لتلبية احتياجات أطفالهن، مما تفاقم حجم المعيلات لأسرهن(٤). ان كل هذه المؤشرات تثبت ان الطفل العراقي بات على مفترق طرق، وان هذه الضغوط والآثار الاجتماعية والنفسية لا يمكن ان تنتهي بمجرد الحد من هذه الأزمات أو التخلص منها، وإنما هذه الصدمات نتوقع ان آثارها ستطارد الفرد العراقي عند بلوغه وربما ستكون اشد تأثيرا عليه في المستقبل، وهذا يهدد مستقبل الإنسان العراقي، لان هذه الضغوط الصَدَمية في كثير من الأحيان تنعكس في بناء شخصية مضطربة لا تقوى على مواجهة ظروف الحياة الاجتماعية وقد يستمر خوف هذا لإنسان على مدى الحياة. وهذا الأمر يعزز الخطورة اتجاه الطفولة العراقية ويضعها أمام تأثيرات مؤجلة تهدد كيان هذا الإنسان وخاصة ما يتعلق بأهدافه وطموحاته، وما يطفو على سطح الواقع الاجتماعي يبرهن ذلك فقد بات الإنسان العراقي بعد الأزمات لا يشعر بقيمة الحياة وهذا ما أثبتته دراسة لواقع الشباب العراقي في مدينة الفلوجة ان

نسبة (٣٧،٧٥%) يفضلون الموت على الحياة بسبب الأوضاع المتردية في البلاد وهذا مؤشر خطير بات يهدد مسيرة النظام الاجتماعي في العراق(٥).

كما تأثرت حقوق الأطفال في التعليم بدرجة كبيرة بسبب الوضع الأمني وأظهرت البيانات التي تم جمعها في عام ٢٠٠٦م ان (٨٠٠،٠٠٠) ألف غير ملتحقين بالتعليم في المرحلة الابتدائية ،٧٤% منهم من الفتيات ، أما معدل معرفة القراءة بين المراهقين والشباب في الفئة العمرية ١٥-٢٤ سنة فكان اقل من نظيره في المرحلة العمرية ٢٥-٣٤ سنة الأمر الذي يدل على أن الجيل الصغير اخذ يتخلف عن سابقه(٦).

لا شك إنها مؤشرات خطيرة تثبت تهديد الطفل العراقي بالاستبعاد والتهميش وهذا مؤشر يهدد مستقبلهم على المستويات كافة. وقد أفرزت هذه الأوضاع متغيرات أكثر خطورة لم يتعرض لها المجتمع العراقي في الماضي منها اتساع حجم (المتسولين، وأطفال الشوارع، والأيتام، والمتشردين والمتسربين من الدراسة) هذا أدى إلى انتهاك حق الحماية للطفل ، كما يتعرض الطفل اليوم إلى الاستغلال ، إضافة إلى قيام بعض العصابات للاتجار بالأطفال من خلال تشغيلهم بالتسول أو بيع بعض الممنوعات وخاصة ما يتعلق بالمخدرات ومثال على ذلك ما يحصل اليوم في بغداد في منطقة باب الشرقي ، وغيرها من المشكلات التي تهدد مسيرة الطفل العراقي. وبناء على ذلك جاء اختيار موضوع بحثنا لتسليط الضوء على ابرز العوامل المهددة للطفولة في المجتمع العراقي والإشارة إلى التشريعات والمواثيق الوطنية والعالمية لحماية الطفل مع الإشارة إلى مبحث خاص بالسياسة الاجتماعية في تمكين الطفل العراقي وكيفية إدماجه في المجتمع لتحقيق مستقبل أكثر أمنا واستقرارا.

وتكون هذا البحث من مقدمة وأربعة مباحث تناولنا في المبحث الأول الإطار المفاهيمي والمنهجي في حين تناولنا في المبحث الثاني العوامل المهددة للطفولة إما المبحث الثالث تخصص لدراسة التشريعات والمواثيق التي نصت على حقوق الطفل وأخيرا تناولنا في المبحث الرابع السياسة الاجتماعية لتمكين الطفولة مع الإشارة إلى الخلاصة و التوصيات التي تساعد صانعي السياسات في الحد من العوامل المهددة للطفولة ، والان سنتناول المباحث تباعاً...

المبحث الأول:الإطار المفاهيمي والمنهجي ويتضمن:-

أولا- الإطار المنهجي

١- مشكلة البحث:

لاشك إن وجود المشكلة الاجتماعية يتحدد في إطار المجتمع الذي توجد فيه، فهي تتمثل في وضع اجتماعي معين يقف الناس إزاءه موقفاً سلبيا ولذلك حينما نقول هناك شيئا ما مخيفاً ، ويجعلنا في موقف التساؤل عنه ، دون أن نفعل شيئاً اتجاهه ، فأننا حينئذ نقر أن هناك مشكلة اجتماعية .

وهذا يعني أن المشكلة هي شيء غير مرغوب فيه ويؤثر على طبيعة وتقدم المجتمع ، وان مشكلة بحثنا تدور حول الطفولة وما تعرضت له من ضياع واستبعاد في ظروف الأزمات التي مرَّ بها المجتمع العراقي. علما ان طفل اليوم هو رجل المستقبل وعندما يكون واقع الطفل العراقي تحتضنه الأزمات والتحديات فإن مستقبل التنمية في العراق سيبقى على مفترق طرق وربما لا يمكن الحديث عن تنمية في مجتمع تعيش طفولته واقعا مأزوما. والمجتمع العراقي يقف اليوم ازاء العديد من المتغيرات السلبية الاجتماعية منها والاقتصادية التي تفاقمت بسبب الوضع المجتمعي المأزوم، فالعراق مرَّ خلال العقود الثلاثة الأخيرة من القرن الماضي بأزمات كثيرة (الحروب والحصار الاقتصادي والاحتلال) هذه الأزمات ساهمت في وضع العراقيين إمام ضغوط اجتماعية ونفسية متواصلة أدت إلى تكريس مجموعة من المشكلات والتحديات المتمثلة بالعنف والإرهاب إضافة إلى المشكلات الاقتصادية المتمثلة بالبطالة واتساع دائرة الفقر، وضعف أداء المؤسسات وغياب الشعور بالأمان بسبب الوضع الأمني المتدهور مما أدى إلى ارتفاع نسب الفئات الهشة (الأرامل والأيتام والمعوقون وأطفال الشوارع...وغيرهم) وارتفاع معدلات التسرب بين الطلاب وارتفاع معدلات الانحراف والجريمة وتراجع الوضع البيئي وتفاقم المخالفة لمعيار المسؤولية الاجتماعية وتدهور أوضاع المدن من الناحية التنظيمية والبيئية، أن جميع هذه المتغيرات شكلت تهديداً خطيرا للأمن الإنساني وقد نجم عنه تفاقم مشكلات مجتمعية باتت تهدد مسيرة الحياة الاجتماعية لشرائح المجتمع كافة، ومنها

شريحة الأطفال التي تعد الأكثر تضررا بسبب غياب أو تراجع الحماية الصحية والتعليمية إضافة إلى انتهاك حقوقهم في الحماية والبقاء والإنماء وتعرض الكثير منهم إلى التسرب من مقاعدهم الدراسية والتشرد في الطرقات كل هذا أدى إلى تعرضهم إلى مختلف أشكال الانتهاكات منها استغلالهم الجنسي وتعرض البعض منهم إلى تعاطي المخدرات وآخرون أصبحوا وسائل تنفيذ بيد الجماعات المسلحة. إلى جانب ذلك لا بد من الإشارة إلى بعض المؤشرات التي تعزز الخطورة اتجاه شريحة الأطفال فقد قدر المسح العنقودي متعدد المؤشرات الرابع في العراق فيما يتعلق بالتحاق الطفل في رياض الأطفال لا تزيد على نسبة ٤% فقط ولوحظ وجود فروق تفاضلية حسب المنطقة الجغرافية، فالنسبة ترتفع في الحضر إلى ٥% ، في حين لا تزيد في المناطق الريفية عن ١% وهذا مؤشر يهدد قضية التنمية المبكرة للطفل فقد أثبتت الدراسات ان التنمية المبكرة للطفولة تنعكس بشكل ايجابي على مستقبلهم، وفي ما يتعلق بـ وفيات الأطفال حديثي الولادة قدرة بحوالي ٢٠ حالة لكل ١٠٠٠ ولادة حية، بينما بلغ معدل وفيات ما بعد حديثي الولادة إلى ١٢ حالة لكل ١٠٠٠ حالة ولادة حية. وببلوغ معدل وفيات الأطفال دون سن الخامسة إلى ٣٧ حالة وفاة لكل ١٠٠٠ ولادة حية، تحدث معظم وفيات الأطفال دون سن الخامسة (٨٧%) قبل بلوغهم عامهم الأول، وتكون معدلات الوفيات أعلى في منطقة محافظات وسط وجنوب العراق مقارنة بإقليم كردستان(٧).

ومن هنا نقول أن هناك مشكلة يعاني منها المجتمع، علماً أن عدم استغلال هذه الشريحة من قبل الحكومة ومنظمات المجتمع المدني والنهوض بواقع الطفولة العراقية وتمكينها من خلال التعليم وتوفر وضع صحي مناسب فضلا عن المشاركة والمساواة وغيرها من مؤشرات التنمية البشرية الأخرى، فان هذه الشريحة ستتحول في المستقبل إلى أدوات هدم لأمن وبناء المجتمع.

٢- أهمية البحث:

تكمن أهمية البحث من خلال أهمية الطفولة في الهرم السكاني للمجتمع العراقي على أنها ركيزة أساسية من ركائز التنمية البشرية. وتمثل هذه الشريحة ابرز العناصر الإستراتيجية في بناء المستقبل باعتبارها قوة نماء حتمي كالزمن لا يمكن تأجيله فإذا لم

يتم تعهدها بالرعاية والإعداد والتمكين فان هذه الشريحة ستستمر رغم كل شئ بالنماء ، وإنما بالاتجاه الخاطئ فقد يتحول هذا الجيل إلى وسائل تعيق امن المجتمع، مما يهدد بإفلات المصير منّا، معززة شتى أنواع الاختلال على حاضر ومستقبل المجتمع ، ولعل ما يزيد أهمية البحث في الطفولة إنها طاقة إما أن تتحول إلى طاقة فاعلة منتجة ومبدعة آو أن تتحول إلى طاقة تدميرية مربكة تدمر ذاتها ومجتمعها في آن واحد إذا لم تجد لها مخرجا مناسبا بعيدا عن كثير من الأمراض التي تفتك بها وتهدد طبيعة الأمن المجتمعي.

٣- أهداف البحث:

تشكل قضية الطفولة أهمية كبيرة في المجتمع العراقي وهي صورة من صور المستقبل والاهتمام بالطفولة يعني دعم جوهر التنمية البشرية ، ولهذا جاءت أهداف هذا البحث بالاعتماد على المنهج العلمي لتقديم تحليل اجتماعي لواقع الطفولة في العراق من خلال بعض المعطيات الإحصائية على المستوى المحلي والعالمي للوقوف على مدى الخطورة التي تعرض لها الطفل العراقي خلال الأزمة الراهنة، فضلا عن التعرف على أهم العوامل المهددة للطفولة العراقية مع توظيف بعض التشريعات والمواثيق التي نصت على حماية الطفل، مع التركيز على مبحث خاص بالسياسة الاجتماعية للنهوض بالطفولة وتمكينها في العراق، والتوصل إلى مجموعة من التوصيات التي تخدم صانعي القرارات لتحسين حال الأطفال بما يحقق مستقبل أكثر أمناً واستقراراً.

ثانياً- الإطار المفاهيمي:

١- الأزمة Crisis

يشير مفهوم الأزمة حسب رأي الأستاذ "كورال بيل Coral Bell" بأنها "المجال الزمني الذي تظهر فيه نزاعات ترتفع إلى الحد الذي تهدد فيه بتغيير طبيعة العلاقات القائمة"(٨). كما نجد الأستاذ باركر"Barker" وصف الأزمة بمعنيين: أشار في الأول إلى إن الأزمة عبارة عن ضغوط نفسية داخلية أو تغير في الحالة النفسية للإنسان، تعيقه في الوصول إلى تحقيق أهدافه. ويشير المعنى الآخر إلى موقف خطير يعطل قدرات الفرد والجماعة في الأداء الوظيفي(٩). ويصف جانوسيلك "Janosilk" الأزمة إنها موقف يعبر عن

إحباط الشخص اتجاه أهدافه، فينتج مجموعة من الاضطرابات والمخاوف والقلق المستمر الذي يهدده ويعيق تكيفه مع محيطه الاجتماعي وربما يترتب على هذا الموقف نوع من الصدمة(١٠). ويرى الباحث "جيمس روبنسون" " بان الأزمة تتميز بما يأتي:- (١١).

١- الأزمة نقطة تحول في سير وتدفق الأحداث والتصرف بشكل مستمر.

٢- الأزمة هي تهديد للأهداف العليا للأطراف المتورطة في الأزمة.

٣- يعقب الأزمة عادة نتائج مهمة تؤدي إلى رسم مستقبل الأطراف الداخلة في الأزمة.

٤- الأزمة هي مدة وموقف تتضاءل فيه السيطرة على الأحداث ونتائجها.

٥- تتميز الأزمة بالشعور بالعجالة التي تؤدي إلى ظهور السأم والارتباك والقلق بين أطراف الأزمة.

في ضوء المفاهيم السابقة يتضح ان الأزمة لها تأثير كبير في مسيرة الحياة الاجتماعية وعلى شرائح المجتمع كافة.

ومما تجدر الإشارة إليه تعدد الاتجاهات في دراسة مفهوم الأزمة فعلى الصعيد الطبي نجد هذا المفهوم يشير إلى تدهور الحالة الصحية للإنسان، كما أشار الاقتصاديون إلى الأزمة الاقتصادية، واهتم علماء النفس في دراساته عن الأزمة فيما يتعلق بالهوية، وأشار الديمغرافيون للازمة السكانية ، والاجتماعيون عن أزمة التجانس الوطني والقومي(١٢). ويرى الباحثون في علم الاجتماع ان ظاهرة الحرب تعبر عن مؤشر خطير لتفاقم الأزمات. ولذا يرى كل من "هورثوت و لسلي" بقولهما "ان الحرب مشكلة اجتماعية" وعدها آخرون مثل العالم "اليوت" و "ميرال" مظهرا أو حالة من حالات التفكك الاجتماعي، كحالات السلوك الإجرامي وجنوح الأحداث وإدمان المخدرات والكحول والطلاق والبطالة(١٣).

وبناء على ما تقدم سنركز في خطوات هذه الورقة على التأثير الذي تحيطه الأزمات بشريحة الأطفال، وكيف أسهمت الأوضاع التي تعرض لها المجتمع العراقي في إحداث خلل وظيفي في مسيرة الحياة الاجتماعية وتراجع دور المرجعيات الاجتماعية وخاصة ما يتعلق بالدور المؤسساتي لمؤسسات البناء الاجتماعي.

٢-الطفولة:- childhood

لقد ذهب المؤرخ الفرنسي "فيلب ارييس Philip Aries" عام١٩٦٢م إلى "انه منذ القرن السادس عشر بزغت فجوة مميزة بين البلوغ و "الطفولة" وتظل هناك خلافات إلى أي مدى تعد الطفولة "رحلة بيولوجية نحو البلوغ" أو من المناسب اعتبارها مؤسسة اجتماعية" باعتبارها المحصلة المتغيرة لعمليات اجتماعية وتاريخية وسياسية واقتصادية، ويرى علماء النفس ان الأطفال كائنات في طور التحول الانساني وتنضج احتياجاتهم "الطبيعية" من خلال مراحل عمرية من التنشئة الاجتماعية(١٤).

كما يشير مفهوم الطفولة لتلك المرحلة المبكرة من حياة الإنسان، والتي يكون خلالها في حالة اعتماد واضح على المحيطين به سواء أكانوا الأبوين وأعضاء الأسرة من الإخوة والأخوات أو المدرسين . كما انه يكون الطرف المستجيب لعمليات التفاعل الاجتماعي من حوله، والتي يزود عن طريقها بالعادات والتقاليد والقيم والمعايير وأساليب التفكير وأنماط السلوك التي تؤثر على نمو شخصيته واستيعابه للواجبات وللالتزامات المرتبطة بتوقعات الأدوار في المستقبل ، وبالتالي تحدد مستوى تكامله مع المجتمع على المستوى الثقافي والاجتماعي والوظيفي والمعياري والشخصي ، وتمتد مرحلة الطفولة من الولادة إلى الخامسة عشر وهو العمر الذي حددته الشريعة الإسلامية للطفولة على اعتبار إن الطفل حتى هذا العمر غير مكتمل التميز والإدراك(١٥).

ومعنى الطفل في الاتفاقية لحماية حقوقه بأنه كل إنسان لم يتجاوز الثامنة عشر ما لم يبلغ سن الرشد. وتتسم مرحلة الطفولة بسرعة النمو الجسمي، وبذل الجهد لتعليم كيفية اخذ ادوار البالغين وتحمل المسؤوليات، وتقسم هذه المرحلة أحيانا إلى مرحلة الطفولة المبكرة (من الولادة إلى ست سنوات) ومرحلة الطفولة الوسط أو المتأخرة (من ست سنوات إلى مرحلة المراهقة)(١٦).

٣-التمكين:-Empowerment

إن مصطلح"التمكين" جديد في لفظه قديم في مضمونه، وقد يكون اقرب إلى لفظة الرعاية، علما أن رعاية الطفولة ما هي إلا ميدان لخدمتهم عن طريق مؤسسات تعمل

على تنمية قدراتهم، بقصد تزويدهم بنوع من الخبرة الجماعية أو الخدمة الايجابية التي تتيح لهم فرص النمو وفق احتياجاتهم ورغباتهم.

ويشير روبرت آدمز "Robert Adams" إلى مفهوم التمكين بأنه" وسيلة يمكن من خلالها تمكين الأفراد والجماعات والمجتمعات من التحكم في ظروفهم وانجاز أهدافهم ، لتوفر لديهم القدرة على العمل لمساعدة أنفسهم والآخرين لتحسين نوعية الحياة(١٧).

كما يعد مفهوم التمكين (هو من المفاهيم المستحدثة أخيرا في مجال المواطنة، والتنشئة الاجتماعية، والتنمية الذاتية والمحلية، والنوع الاجتماعي. انه وليد ذلك التغير القوي والسريع، الذي هو بمثابة الانقلاب العميق، أو بمثابة الثورة في حقل التصورات والمقاربات للاجتماع السياسي وتنمية القدرات، وهو التغير الحاصل منذ أكثر من عقدين، والمنعوت بالعولمة. وكلمة تمكين هي ترجمة للمصطلح "Empowerment" ولا يخلو أصلها من تعدد في المعاني منها: منح السلطة، التجويز، تقوية الملكية أو القدرة، اقتدار الذات، التدبير الذاتي. كما أن صيغة التمكين صيغة دالة على شرطية خارجية، لا على شرطية ذاتية، إذ الفعل لا يأتيه الفاعل بذاته وحسب، وإنما بمساعدة عامل خارجي أو بتأثير منه)(١٨). لذا إن التمكين هو الوسيلة التي تصب في مصلحة الفرد من اجل تحسين نوعية حياته و مساعدته على الاندماج والتكيف المجتمعي.

ويعرفه "ناريان Narayan" "ان للتمكين معاني مختلفة تختلف باختلاف السياقات الثقافية والاجتماعية والسياسية، ولا يمكن ترجمته بسهولة إلى كل الثقافات حيث يرتبط بمفاهيم مختلفة مثل قوة الذات والتحكم وسلطة الذات والاعتماد على الذات، والاختيار الحر والحياة الكريمة، ويرتبط ذلك بقدرة الفرد على الدفاع عن حقوقه والاستقلالية وصنع القرار الحر والوعي والقدرات، ويمكن ان يكون التمكين على المستوى الفردي أو الجماعي، وقد يكون اقتصاديا أو اجتماعيا أو سياسيا، ويمكن استخدامه للتعبير عن العلاقات داخل المنزل الواحد أو بين فئات المجتمع"(١٩).

المبحث الثاني: العوامل المتداخلة في تهديد الطفولة

تمهيد

إننا اليوم في عالم يتعرض فيه عدد كبير من الأطفال في مختلف أنحاء العالم إلى مخاطر تعيق نمائهم وتنمية قدراتهم وتشتد معاناتهم بسبب الحروب أو أعمال العنف أو بسبب التميز والفصل العنصري والعدوان والاستغلال بمختلف أشكاله، إلى غير ذلك من مظاهر الخطر، والمجتمع العراقي هو الآخر تتعرض طفولته إلى التهديد والانتهاك المستمر، وهذا لا بد إن يشكل تهديداً لاستقرارهم وأمنهم وربما سيتحولون في المستقبل إلى أدوات هدم لمجتمعاتهم. وهذا مؤشر خطير لا بد ان يضعنا في موقف الاستعداد والاهتمام في دراسة مشكلاتهم وتشخيصها لوضع الحلول الملائمة. وهنا نشير إلى ابرز العوامل التي باتت تهدد مسيرة الطفولة في المجتمع العراقي:-

أولا- الطفولة والأسرة

ثانياً- الطفولة في دوامة العنف.

ثالثاً-الطفولة والفقر.

رابعاً-الطفولة والتهجير القسري.

وسوف نتناول هذه العوامل تباعاً:-

أولا-الطفولة والأسرة:

تعد الأسرة أهم النظم الاجتماعية المهمة في جميع المجتمعات الإنسانية وهي النواة الأساسية لتكوين المجتمع، ويقع على عاتقها العديد من الوظائف التي تعمل على بناء وتماسك العلاقات المجتمعية من اجل الحفاظ على مسيرة النظام الاجتماعي.

وقد تركت الحروب والأزمات التي تعرض لها المجتمع العراقي خللاً كبيراً في بناء ووظائف الأسرة العراقية، وخاصة بعد ان تعرض عدد كبير من العراقيين إلى القتل والتهجير فضلاً عن مظاهر التهديد التي تعرض لها الكثير من العراقيين وخاصة الرجال، وقد أفرزت هذه الأوضاع بعض المتغيرات الجديدة في مجتمعنا منها تصدر المرأة واجهة تحمل المسؤولية سواء من ناحية العمل أو انجاز المهام المختلفة خارج المنزل. وهذا

مؤشر خطر يدل على وجود جيل كامل أغلب أبنائه بدون آباء، والذي يولد لدينا حالة من الفراغ الأبوي لدى أغلب الأسر، فكيف نتوقع أن يعيش هؤلاء الأبناء في ظل غياب أو تراجع قانون الدولة وانتشار المليشيات التي باتت تعمل على استدامة اللاأمن المجتمعي.

ان الوهن الذي أصاب الأسرة العراقية دفع ثمنه الأطفال والنساء ، فقد زادت نسبة النساء المعيلات لأسرهن، إذ يصنف العراق على انه بلد فيه عدد كبير من النساء المعيلات تصل حسب تقديرات وزارة التخطيط إلى ١١%.(٢٠).

وقد أثبتت الدراسات ان الآباء الذين يعانون من الضغوط الاقتصادية هم أكثر عرضة إلى زيادة في مشاكلهم العاطفية وخاصة ما يتعلق بالاكتئاب والقلق والمشاكل السلوكية، وهم أكثر عدائية وعقابية في التعامل مع أطفالهم، وهذا من القضايا التي تهدد تنمية الطفولة المبكرة(٢١).

كما أظهرت دراسة وزارة التخطيط والتعاون الإنمائي للأحوال المعيشية عام ٢٠٠٤، ان مستوى الأسر التي ترأسها نساء أدنى من التي يرأسها الرجال(٢٢).

وتشير الإحصائيات التي تصدرها بعض الجهات مثل وزارة العمل والشؤون الاجتماعية والتخطيط والتعاون الإنمائي من خلال الجهاز المركزي للإحصاء وتكنولوجيا المعلومات إلى وجود قرابة خمسة ملايين طفل يتيم بينهم نصف مليون طفل مشرد في الشوارع بينما تضم دور الدولة للأيتام ما مجموع (٤٥٩) يتيما فقط(٢٣).

هذه المعطيات تعزز مدى الخطورة التي تواجهها الأسرة العراقية بسبب التحول الاجتماعي الذي أصابه نسيجها الاجتماعي، وهذا التهديد ينعكس بصورة سلبية على التنمية المبكرة للطفل. وإذا ما أخذنا بالاعتبار المصاعب والتحديات الاقتصادية المستمرة التي تواجهها الأسرة العراقية، فمن المتوقع أن يستمر المهمشون في المستقبل القريب بالشعور بالضغط المالي للإسهام في دخل الأسرة، في الوقت الذي تبقى فيه معدلات البطالة عالية وفرص العمل محدودة.

كما تواجه الأسرة العراقية مشكلات التفكك الأسري فقد ارتفعت معدلات الطلاق في العراق بوتائر عالية من (٢٨٦٩٠) حالة حوالي ١٠% عام ٢٠٠٤ إلى(٥٩٥١٥) حوالي ٢١% عام ٢٠١٠. وهذا الارتفاع ناجم عن تفاقم كثير من المشكلات تتصدرها أسباب

اجتماعية واقتصادية وصحية، منها عدم انسجام الزوجين،عدم الإنجاب، عدم الإنفاق على الزوجة والأولاد، الزواج في سن مبكر، العنف ضد الزوجة، الزواج من زوجة ثانية، هجر الزوج للزوجة، الخيانة وغيرها. إلى جانب ذلك انخفضت نسبة الزواج في العراق من ٢٦٢٥٥٤ حالة وبنسبة ٩٠,٢% عام ٢٠٠٤م إلى ٢٣٠٤٧٠ حالة وبنسبة ٧٩,٥% عام ٢٠١١. ولعل ذلك يعود إلى أسباب عديدة منها ارتفاع تكاليف الزواج وتعقد الحياة الاجتماعية والتعليم وغيرها.(٢٤).

وفي هذا السياق نجد المجتمع العراقي يواجه اليوم أنماط أسرية غريبة مثل الأسرة المكونة من الأم وأبنائها فقط والأسر المؤقتة والأسر التي لم يبق فيها سوى الأطفال لوفاة أبويهما بسبب الحروب والاحتلال وما رافقهما من دمار وما نجم عنهما من مشاكل ألقت بضلالها على النسيج الاجتماعي ، والتي تمثل ثقوب في الضمير الإنساني وانتهاكاً للطبيعة البشرية(٢٥).

وهنا يمكن القول ان المجتمع العراقي يواجه اليوم جملة من التحديات التي ساهمت في اتساع وتفاقم البيوت المحطمة بسبب موت احد الوالدين أو كلاهما أو تعرض احدهما إلى الاعتقال أو مرضاً مزمناً وهذا الأمر يترتب عليه نتائج سلبية يكون ضحيتها الأطفال ويزداد الخطر عندما لا نجد المؤسسات المناسبة التي تهتم بالرعاية البديلة من اجل الحفاظ عليهم وتوفير البيئة الملائمة.

وفي دراسة أجرتها وزارة العمل والشؤون الاجتماعية في عام ٢٠٠٥ على ٢٠٠طفل متسول ١٣٣ فتى و٦٧ فتاةً وقد تبين أن عملهم كان في كثير من الأحيان ينظمه أعضاء الأسرة أو كبار ليس لهم قرابة بهم، وفي الواقع أن ٦٧% كانوا قد دفعوا إلى التسول من قبل أسرهم وان ٩٠% قالوا أنهم سيتخلون عن التسول فيما لو وجدوا فرصاً لدراسة أو العمل، وكان حوالي ٢٠% مضطرين إلى دفع نسبة من أجورهم إلى الكبار منهم علما أن الفئة العمرية الغالبة بين هؤلاء الأطفال ما بين ١٠ إلى ١٢ سنة وكان حوالي ربع أولئك الأطفال قد فقدوا كلا والديهما ، بينما قالت نسبة ٢٧% من هؤلاء إنها فقدت إما أمهاتهم أو آباءهم(٢٦).

فالطفل الذي لا تتوافر له الفرصة اللازمة لتنمية شخصيته، وقواه المختلفة يصعب ان يصبح شابا مبدعاً خلاقا، والطفل العراقي اليوم تحتضنه الأزمات التي تفاقم من مشكلاته كما ان الضغوط الاجتماعية التي تعيشها أسرته هي الأخرى تتسبب في تفاقم المشكلات وتعزز من تراجع التنمية المبكرة لشريحة الطفولة.

ثانياً:الطفولة في دوامة العنف:-

أن أمن الطفولة هو الضمان لاستمرار التنمية البشرية وهو شرط مسبق لها ، ومحدد لأولويات أهدافها العاجلة ولذا نجد أن عامل العنف يتناقض مع عامل الأمن والاستقرار وان الحق في الحياة والكرامة الإنسانية من أهم الحقوق التي نصت عليها مواثيق حقوق الإنسان، إلا أن ما نشاهده اليوم على ارض الواقع نجده خلاف هذه الحقوق من خلال الانتهاكات والاستغلال بمختلف إشكاله ضد امن الأطفال وهذا ما جعلهم يعيشون واقعاً مأساويا يفوق أقرانهم في الدول الأخرى .

وفي هذا المجال تشير الإحصاءات الدولية بين عامي ١٩٨٩م و ٢٠٠٠م كان هناك نحو ١١١ نزاعا مسلحا في أرجاء مختلفة من العالم معظمها في الدول الفقيرة حيث تواجه الأسرة والطفولة فرص حياة قاسية ومحدودة (٢٧).

وتجدر الإشارة إلى أن أطفال العراق خلال الحرب الأخيرة وما بعدها مروا بتجارب قاسية من الإساءة وشاهدوا موت أو اعتقال أو تعذيب احد أفراد أسرهم مما كونت لديهم مفهوم اضطرابات ما بعد الصدمة.

ولعل اخطر ما يتعرض له المجتمع العراقي يتجسد في ازدياد الفئات المهمشة في الهرم الاجتماعي (أيتام، فقراء، أطفال الشوارع ، الأرامل ، المعوقون وغيرهم) والتي باتت تصيب الأمن الاجتماعي بالخلل الذي يمكن أن يكون في المستقبل مصدرا رئيسا من مصادر السلوك الذي لا ينسجم مع معايير المجتمع وتوجهاته(٢٨).

وهكذا نجد أن معاناة الأطفال العراقيين تفصح عن حالة انتهاك قاسية واستثنائية لأمنهم ، وتجاوز فظ على حقوقهم ، كما أنها تمثل مؤشرات سلبية على مستقبلهم.

إن أشكال الانتهاكات التي يتعرض لها الطفل في العراق اليوم تكمن في انتهاك حقوقهم في الأمن والبقاء والنمو السليم واحترام آرائهم ومصالحهم الفضلى والتميز علما أن هذه الحقوق نصت عليه الاتفاقية الدولية لحقوق الطفل.

وفي خضم دوامة العنف نجد اليوم أن الطفولة العراقية تدفع ضريبة باهضة ثمنها الموت والعوق والتيتم والجوع والأمية لا شك انه تهديد خطير يفتك بأمن المجتمع واستقراره .

ومن هنا لا بد من القول أن الظروف المتأزمة التي يتعرض لها أطفالنا في المجتمع العراقي إذا لم تؤخذ بنظر الاعتبار والتعامل معها بجدية ،من خلال تهيئة الخدمات اللازمة لهذه الشريحة وحمايتها وتمكينها فإن الكلفة الاجتماعية ستكون باهظة في المستقبل ، وربما ستصنع هذه الأوضاع جيلا اقرب إلى العنف والتمرد ضد مؤسسات الضبط الاجتماعي ، وقد يتحول هذا الجيل إلى قنابل موقوتة تهدد الأمن الانساني.

إذن فالطفولة المهددة في أمنها واستقرارها في كثير من الأحيان تتحول إلى جماعات تشكل ثقافة فرعية تسهم في تهديد واستقرار أمن المجتمع، مما يؤدي إلى تفاقم الجريمة والانحرافات وهنا لا بد من الاهتمام بهذه الشريحة وتوفير البيئة الملائمة التي تساعدهم على التكيف والاندماج في المجتمع.

ثالثا-الطفولة والفقر:

يشير ساول النسكي إلى الفقر بأنه "افتقار إلى القوة والمتعة "أي افتقار الفقراء لقوة جماعية تمكنهم من ممارسة التأثير والسيطرة على ظروفهم وتحقيق مستويات معيشية أفضل من خلال العمل الذاتي(٢٩).

وتشير أدبيات التنمية البشرية بأن الفقر والحرمان من أهم المعوقات في سبيل التعليم وان الفقراء في كثير من الأحيان تقل أمامهم فرص المشاركة في التعليم وهذا ما يجعل الفقر من العوامل المهددة لشريحة الطفولة وتفشي مظاهر الأمية فيصبح عائقا في حصولهم على عمل أو في الدفاع عن حقوقهم، وهذا الأمر قد يدفع بعض الفئات لاستغلالهم اقتصادياً أو جنسيا فتزداد نسبة الخطورة على هذه الشريحة.

ويشهد اليوم مجتمعنا العديد من مظاهر الفقر والبطالة والأمية والأمراض وغياب الخدمات الإنمائية مما ساهم في اتساع الفجوة في المجتمع العراقي أدى هذا الأمر إلى تفاقم

المحتاجين والنساء المعيلات لأسرهن فضلا عن اعتماد غالب الأسر الفقيرة على عمل أطفالهم وغيرها من الظواهر التي أصبحت تهدد الأمن الإنساني.

ومن اخطر ما يهدد الطفولة اليوم في العالم ظاهرتي سوء التغذية والتقزم، فقد أثبتت الدراسات ان التغذية الجيدة هي حجر الزاوية في تنمية الطفل الصحية وخاصة في السنوات الأولى من عمر الطفل، وقد تنعكس سوء التغذية سلبيا على نمو وتطور المخ. وفي مؤشرات البنك الدولي ان ما يقرب (١٢٩،٠٠٠،٠٠٠ مليون) طفل يعاني من نقص الوزن في البلدان النامية اليوم، اي ما يعادل ٢٣% من أطفال هذه البلدان،و ١٠% من هؤلاء الأطفال يعانون من نقص الوزن الشديد، وأعلى نسبة تقع في أسيا تقدر بـ ٢٧% مقارنة بـ ٢١% في أفريقيا. وفي ما يتعلق بظاهرة التقزم فإن (١٩٥،٠٠٠،٠٠٠ مليون) طفل تحت سن الخامسة في البلدان النامية يعانون من التقزم ونصف هؤلاء يعيشون في جنوب أسيا(٣٠).

وثمة قضية أخرى تنعكس على الطفولة في ظروف الأزمات وهي المشكلات والاضطرابات التي تتعرض لها الأم أثناء الحمل، وقد أثبتت دراسة ان الإجهاد الذي يصيب الأم أثناء الحمل ينعكس على الجنين ومستقبله من خلال تعرض الجنين إلى مستويات عالية من الهرمونات المعينة مثل (هرمون تستوستيرون"هرمون الذكورة" أو الكورتيزول هرمون التوتر) وقد تم ربط ذلك بعدة مؤثرات على الجنين منها مشكلة الانخفاض بالوزن عند الولادة وانخفاض التحصيل التعليمي في وقت لاحق في الحياة(٣١).

ويقول (روجر رايت) ممثل اليونيسيف في العراق أن حياة ملايين الأطفال مازالت مهددة بسبب العنف وسوء التغذية وقلة المياه الصالحة للشرب.

لذا ان مشكلة سوء التغذية تهدد صحة الطفل، وقد دلت المؤشرات العالمية ان هذه المشكلة تتسبب في وفيات نصف إجمالي الأطفال في العالم، وبالنسبة إلى من يتبقى منهم على قيد الحياة فإنهم يعانون من تكرار الإصابة بالأمراض واضطرابات في النمو(٣٢).

وتظهر بيانات المسح العنقودي متعدد المؤشرات لعام ٢٠١١م إلى ان ٨% من الأطفال دون سن الخامسة في العراق يعانون من نقص الوزن المتوسط أو الحاد، وحوالي ٤%

يعانون من نقص الوزن الحاد، كما أشارت نتائج القياسات ضمن هذا المسح ان ما يقرب من ربع الأطفال دون سن الخامسة (٢٣%) يعانون من التقزم الحاد أو المتوسط(أي أنهم قصار القامة نسبة إلى عمرهم)، بينما يعاني (١٠%) إلى التقزم الحاد، وأشارت البيانات أيضا ان (٧%) من الأطفال يعانون من الهزال الحاد أو المتوسط(أي بمعنى اقل وزنا نسبة إلى طولهم)، و (٤%) يعانون من الهزال الحاد، وان طفلا من كل ٩ أطفال دون الخامسة يعانون من زيادة في الوزن ما يعادل (١٢%)، وعلاوة على ذلك فإن الأطفال في سن ١٢-٢٣ شهراً هم أكثر احتمالا ان يكونوا يعانون من التقزم بالمقارنة مع باقي الأطفال ،منهم اصغر أو اكبر سناً، ويرتبط سوء التغذية ارتباطا وثيقا بالمستوى التعليمي للام، ولكن الارتباط كان قليلاً مع معدل مؤشر الثروة للأسر المعيشية(٣٣).

إلى جانب ذلك نجد إن خروج الأطفال إلى الشارع من اجل إعالة أسرهم ساهم في تعرضهم إلى العديد من المخاطر وفي هذا الشأن يشير مدير منظمة أصوات الطفولة بأن هناك ما يزيد على (١١) ألف طفل مدمن على المخدرات في بغداد وحدها كما يتعرض عشرات الأطفال إلى الاغتصاب يومياً(٣٤).

وعلى الرغم من أن العراق بلد غني بالموارد النفطية فإن الدخل فيه يعد متدنياً مقارنة بالبلدان النفطية المجاورة فقد تبين من خلال المسح الاقتصادي والاجتماعي للأسر عام ٢٠٠٨م بأن نسبة الفقراء في العراق تمثل ٢٣% من السكان (٣٥).

وهذا مؤشر يهدد تماسك وبناء الأسرة مما يؤدي إلى خلل في وظائفها التربوية فتصبح غير قادرة على تلبية متطلبات أبنائها وقد تدفع أبنائها في عمر مبكر للعمل من اجل رفع مستوى دخلها وهذا يوضح مدى العلاقة بين فقر الأسرة وارتفاع أطفال الشوارع ومن هنا لابد من الحكومة الإسراع لتفعيل مواد الدستور التي تنص على حماية الأسرة ورعايتها علما أن الفقر يعد من العوامل الأساسية لتهديد الأسرة وتصدعها وهذا خطر على امن واستقرار الطفولة.

ومن مخاطر الفقر انه أسهم في اتساع ظاهرة عمالة الأطفال للبحث عن لقمة عيش لأسرهم هذا الأمر فسح الفرصة أمام العصابات والجماعات المنظمة لاستغلالهم في تنفيذ أهدافهم في بيع المخدرات آو القتل فضلاً عن استغلالهم جنسياً.

فظاهرة أطفال الشوارع باتت واضحة للعيان اذ ينتشر عند تقاطعات المرور والإشارات الضوئية بعضهم يمتهن التسول والبعض الآخر يبيع حاجيات مختلفة أو يقدم خدمات مثل مسح جام السيارات أثناء توقفها ، وعلى الرغم من قلة الإحصاءات الدقيقة عن الأطفال الذين يفقدون عائلاتهم أو أولئك الذين يتركون مقاعد الدراسة إلا أن ما يطفو على سطح الواقع الاجتماعي يشير بأن الأطفال المشردين يؤسس لظاهرة تبدو غريبة على مجتمعنا.

ولعل ما يزيد الخطورة اتجاه هؤلاء الأطفال وعلى مستوى المحافظات كافة، احترافهم بعض السلوكيات كالتدخين وتعاطي المخدرات فضلا عن الانحرافات الجنسية، ولاشك أنها ظواهر تهدد الأطفال في العراق وتنذر بالخطر اتجاه أمن واستقرار البلد.

ثمة قضية مهمة تجدر الإشارة إليها في خضم الفقر المتفاقم وهي ظاهرة الاتجار بالأطفال فقد اتجهت بعض العصابات المنظمة خلال الفوضى المجتمعية إلى استغلال الأطفال ولا سيما أطفال الشوارع وبيعهم إلى بعض الأسر أو الأسواق التي تتعامل ببيع وشراء الرقيق الأبيض علما أن التجارة بالأطفال تعد مربحة جداً حتى أشارت بعض الإحصاءات بأن الربح لهذه التجارة تتجاوز ٢٢مليار دولار سنوياً وإن هذه التجارة تأتي بعد تجارة المخدرات والسلاح (٣٦).

ومن هنا نجد أن الطفولة باتت ضحايا الاتجار والقتل والدمار والاستغلال على الرغم من الاتفاقيات والتشريعات التي تنص على حمايتهم ولكن يبدو لنا أن هذه الاتفاقيات تبقى حبر على ورق ويبقى قانون العنف والتهديد هو الأكثر حضور بين صفوفهم .

وتشير الإحصاءات على مستوى العالم بأن هناك ٧٠ مليون طفل يعيشون في حالة فقر مطلق ومدقع، ويرتفع عددهم باستمرار وبذلك يصبح الأطفال هم أكثر رهائن النظام الاجتماعي والاقتصادي والسياسي تعرضا لسوء المعاملة، فالمجتمع يقهرهم ، يراقبهم ويعاقبهم وأحيانا يقتلهم ونادرا ما يستمع إليهم(٣٧).

ولا يمكن أن ننسى ظاهرة تعد اليوم أكثر تهديدا في صفوف الأطفال وترتبط بظاهرة الفقر ألا وهي ظاهرة التسرب من التعليم فنجد أن انخفاض المستوى المعاشي لأولياء الأمور دفعهم إلى تسريح أبنائهم من المقاعد الدراسية وزجهم في سوق العمل.

ويرتبط التسرب من التعليم بتدهور أوضاع التنمية البشرية من خلال مؤشر معدل التسرب من المدرسة ، وذلك أن معظم المتسربين هم من العائلات التي تعتبر من الفئتين الأفقر في المجتمع بحيث تظهر علاقة عكسية بين مستوى الدخل ومستوى التسرب، فكلما انخفض الدخل ،ازدادت إمكانية تسرب الطلبة كونه يهدد التمكين الإنساني ويحدد من قدرة الأفراد على التفاعل الايجابي مع محيطهم الاجتماعي(٣٨).

ويشير تقرير التنمية البشرية لعام ٢٠٠٨م عن انخفاض مستوى الالتحاق بالتعليم الابتدائي الى٨٦,٠%في سنة ٢٠٠٦، بعد أن كان ٩٠,٨ في سنة ١٩٩٠م.

كما اظهر المسح الذي نفذته وزارة التربية عام ٢٠٠٤ بدعم من اليونسيف أن معدل الالتحاق بالصفوف الابتدائية في العراق يصل ٨٦% إلا أن ما يشير إلى القلق أن عدد الأطفال غير المدرجة في الدراسة يصل إلى ٦٠٠ الف طفل بينهم ٧٤% من الفتيات وان ما يقرب ٢٤% من الأطفال يتسربون من المدارس قبل الابتدائية.

ويسجل عدد من الاقتصاديين ملاحظاتهم العلمية بالقول: أن عدم اعتماد الدولة على نظام تنموي يساعد على زيادة دخل الفرد ويساعد العوائل على تنشئة وتعليم أبنائهم بصورة صحيحة ، سيساعد على استمرار اعتماد العوائل في توفير بعض متطلباتها على أطفالها عبر زجهم في سوق العمالة وان الشارع بما يحمله من مخاطر سيواجهها الطفل سرعان ما سيتحول إلى منحرف أو مجرم أو ما شابه. وبذلك يفقد الاقتصاد العراقي مستقبل عضو اقتصادي قد يكون فاعلا في المجتمع وعلى الحكومة الإسراع بإيجاد حلول للحد من عمالة الأطفال وذلك بتوفير فرص عمل للكبار ورفع مستواهم المعيشي (٣٩).

رابعاً-الطفولة والتهجير القسري:-

يعد الحق في الحياة والحق في السلامة الشخصية أهم حقوق الإنسان وأكثرها أصالة، وتشكل النزاعات تهديداً مباشراً لهذه الحقوق.

ويعني التهجير القسري إجبار الإنسان فرداً أو أسرة على مغادرة بيته في منطقة معينة تحت طائلة التهديد مما يضطره للانتقال إلى منطقة أخرى داخل البلد أو يلجأ إلى بلد آخر(٤٠).

ولذا فإن حق الإنسان في الأمن هو جوهر حقه في أن يكون حراً فلا حرية مع الخوف.

وتكمن خطورة التهجير تجاه الطفولة من خلال معاناتهم من مشاكل مركبة فقد اجبروا على الانقطاع عن جذورهم ومجتمعاتهم المحلية التي ولدوا فيها ، وتتعاظم الآثار النفسية للتهجير حين يدرك الطفل أن أسرته لم تكن قادرة على الدفاع عن نفسها وعلى حمايته مما يعني انهيار أهم مصادر الشعور بالأمن ممثل بالأسرة (٤١).

وتتفاقم مشاكل الطفولة المهجرة عندما تعجز الأسرة عن إشباع احتياجاتهم واضطرارهم إلى العمل والتسرب من الدراسة وهذا الأمر يشكل عامل إحباط لدى الطفولة ويعرضها إلى التهديد المستمر

وقد أشارت دراسة على (٤١١) أسرة مهجرة بلغ مجموع الأطفال فيها ١٢٤٣ طفل من الأسر المهجرة بواقع ٥٨% إناث والباقي ٤٢% ذكور وتراوحت أعمارهم بين العام إلى (١ – ١٦ سنة) ٦١% منهم في سن الدراسة وقد استمر منهم ٢٧% للعام الدراسي ٢٠٠٥ – ٢٠٠٦ فيما اضطر ٧٣% من الأطفال إلى ترك المدرسة علما أن معظمهم يرغب بالعودة إليها (٤٢).

وهذا يعني أن الطفولة المهجرة تعرضت إلى التسرب الدراسي على خلفية التهجير ألقسري مما أدى ذلك إلى تفاقم الخطر على أمنهم واستقرارهم ووضع عوائلهم بالقلق على مستقبلهم التعليمي

ويزداد الخطر اتجاه الطفولة المهجرة من خلال عيش أسرهم في أماكن غير لائقة بلغت نسبة الاكتظاظ مرتفعة كما هناك اسر سكنوا في بنايات مهدمة مما شكل تهديدا على نفسية الأطفال تنعكس على بناء شخصيتهم ومسيرتهم المستقبلية وربما يتحولون إلى عدوانيين في المستقبل يهدد وجودهم أمن المجتمع، وعلى الرغم من الاستقرار الذي شهده المجتمع خلال السنوات الأخيرة إلا ان ما تعرضت له الطفولة سيترك بصماته على مستقبلهم وخاصة ما يتعلق بمسيرتهم الدراسية، وان الأوضاع الصدمية التي تعرضوا لها أثناء التهجير ربما ستنعكس عليهم في بناء شخصيات غير متزنة فضلا عن تأخرهم في المسيرة الدراسية.

وتبقى الطفولة أكثر حظورا في ساحة الخطر ويزداد تهديد هذه الشريحة كل يوم بسبب تفاقم الفوضى في المجتمع العراقي وان الوقوف أمام هذا التهديد يتطلب منا جميعا أن نقف يدا واحدة للحد من مشكلات أطفالنا علماً أن إهمال الطفولة يعني إهمال مستقبل البلد .

المبحث الثالث

التشريعات والمواثيق الدولية لحماية حقوق الطفل

""على الرغم من كل الشرائع السماوية والاتفاقيات الوطنية و الدولية حول ضرورة حماية الطفولة في ظروف الحرب والنزاعات ، فإن ما يجري على ارض الواقع العراقي يثبت أن كل تلك الشرائع والاتفاقيات تبقى حبراً على ورق حين يصبح الموت أكثر حظوراً في حياتهم من حكم القانون""

لاشك ان تنمية الطفل ورعايته عاملاً من أهم العوامل الأساسية في التنمية الشاملة ، وهدفا من الأهداف الرئيسة التي تسعى الدولة والمنظمات الدولية إلى تحقيقها، فالاهتمام بمستقبل الطفل يعني الحفاظ على مستقبل المجتمعات، والأطفال هم صناع المستقبل، لذا فقد اهتمت الأديان السماوية والمنظمات الدولية بحقوق هذه الشريحة لأنها رأس المال الذي تعتمد عليه المجتمعات في بناءها وتقدمها، ولقد زاد في الآونة الأخيرة الاهتمام بحقوق الطفل سواء كان على المستوى الدولي أو المستوى المحلي وتجسد في ذلك إعلان حقوق الطفل سنة ١٩٨٩م على المستوى الدولي وعام ١٩٩٤م على المستوى المحلي ويقسم هذا المبحث إلى ثلاثة أقسام وهي :-

أولا :- حقوق الطفل في الإسلام

ثانيا :- حقوق الطفل في المواثيق الدولية .

ثالثا :- حقوق الطفل على المستوى المحلي .

أولا:- حقوق الطفل في الإسلام .

الإسلام كرم الإنسان عده من أعظم المخلوقات، أما فيما يتعلق بالطفل فقد حرص الإسلام على إعطائه حقوق ورعاية تامة وأوصى الوالدين و المجتمع على رعاية الطفل والمحافظة على صحته وأخلاقه، وتربيته تربية صحيحة، علماً ان تطبيق هذه الحقوق هو جوهر النهوض بواقع الطفولة، وعامل رئيس في عملية التنمية البشرية، وهنا سنركز على هذه الحقوق كما يأتي...

١- حقوق الطفل قبل الولادة :-

لقد اهتم الإسلام بالأطفال قبل ميلادهم وذلك بتهيئة العوامل المسببة لصحة أجسامهم وسلامة بيئتهم وأسباب قوتهم ورجاحة عقولهم وارتفاع نسبة ذكائهم بالحث على اختيار الأم الصالحة حسب المبادئ والقواعد التي وضعها الإسلام لينشا الطفل على غاية من سمو الصفات وكرم الطباع وحسن الأخلاق (٤٣).

حقوق الطفل عند ولادته :

أن موضوع الطفولة في الإسلام موضوع له أهميته فهو من ناحية حق إنساني لانقاش فيه حيث انه يتعلق بمرحلة من أهم مراحل الطفل التي يكون فيها لاحول له ولا قوه وهي مأمورة إلى غيره ليحسن القيام عليها حتى ينمو ويقوى ، أو يهمله فيضيع وتتلقفه أيدي المنحرفين فيكون عنصرا هداما في مجتمعه ، ومن ناحية أخرى لابد أن يقوم المجتمع بإعداد أبناءه على أحسن حال من خلال تقديم خدمات ومتطلبات حياتهم وهذا سيجعل من هذه الطفولة صانعة للمستقبل ومن هنا لابد من الإشارة إلى أهم هذه الحقوق :-

أ- حق الطفل في الحياة :-

هو أول حق اقره الإسلام إذ لايجوز هدر حياته أو الاعتداء عليه بأي حال من الأحوال قال تعالى (وَلَا تَقْتُلُواْ ٱلنَّفْسَ ٱلَّتِي حَرَّمَ ٱللَّهُ إِلَّا بِٱلْحَقِّ)(الإسراء،اية:٣٣) . كما ركز الإسلام على حماية الطفل من التمييز بكافة أشكاله حيث يتكون المجتمع من الناس جميعا وهم سواسية ولا يميز بينهم سوى التقوى كما أشار الإسلام إلى حماية الطفل من الإهمال والإساءة ،اذ تعددت الآيات القرآنية والأحاديث النبوية التي تدعو إلى حمايته، وأشار الإسلام إلى حماية الطفل في حالات الكوارث والطوارئ (٤٤).

أشار الإسلام الى حق الطفل في المشاركة ،وهذا الأمر قائم على أساس أن المجتمع الإسلامي مجتمع تشاوري، فقد أعطى الإسلام للجميع وخاصة للأطفال الحرية في التعبير عن أرائهم ومشاركتهم للكبار في اتخاذ القرار(٤٥).

ثمة قضية مهمة أكد الإسلام عليها وهي حسن تسمية المولود لما للاسم الجميل من آثار نفسية وتربوية كثيرة ومتنوعة، فهو يدخل السرور على نفس المسمى ،ويدخل الفخر والراحة على نفس أبيه وخاصته ، واثبات نسبه من والديه.

أكد الإسلام على قضية الرضاعة وما لها من أهمية كبيرة على التكوين الجسمي والنفسي للطفل، وأقر القران الكريم بأن الرضاعة حولان كاملان لمن أراد أن يتم الرضاعة. وأشار الإسلام إلى النفقة وعدها واجبة على الإباء إلى الأبناء حتى يبلغوا مبلغ الرجال ، فلا بد أن يحفظ الوالدان حق الطفل في حضانته وعدم معاملته بالقسوة والشدة ،وتربيته تربية فاضلة للحفاظ عليه من الوقوع في الانحرافات.

وفي هذا السياق نجد أن الإسلام وضع حقوق متكاملة وان العمل بهذه الحقوق سيخلق جيل واعي بحقوقه قادر على مواجهة المتغيرات بكافة أشكالها وعلى مستوى الأزمنة كافة ، وهكذا نجد أن التشريع الإسلامي تعهد برعاية الطفولة منذ نشأتها الأولى وحتى قبل ولادتهم وحرص على تربيتهم و بناء شخصيتهم ومعاملتهم بحكمة من اجل تعودهم على العبادات والأخلاق الفاضلة علما أن رعاية الإسلام للطفولة هي رعاية مستمرة وخص الإسلام في رعاية الأيتام وحفظ حقوقهم.

ثانيا :- حقوق الطفل في المواثيق الدولية :-

لقد شهد القرن العشرين تطوراً كبيراً في مجال إقرار حقوق الإنسان ومنها ما يتعلق بحماية الطفولة وجاء هذا الاهتمام على اثر الحروب والأزمات التي تعرض لها العالم خلال القرن نفسه أدى هذا إلى تفاقم الفوضى واللا امن على المستوى العالمي مما دفع العديد من الهيئات والمنظمات العالمية للاهتمام بحقوق الإنسان ولكافة الفئات العمرية وشمل هذا الاهتمام شريحة الأطفال التي تشكل نسبة عالية في الهرم السكاني ومن هنا تجدر الإشارة إلى أن اتفاقية حقوق الطفل تشير في جزئها الأول المادة الأولى أن الطفل هو كل إنسان لم يتجاوز الثامنة عشر أو ما لم يبلغ سن الرشد (٤٦)، أي أن الطفل هو مازال في حاجة إلى رعاية ووصاية وغير قادر على تحمل المسؤولية المدنية والاجتماعية بمفرده .

وهنا تجدر الإشارة إلى أهم المؤتمرات والمواثيق التي اهتمت بشؤون وحماية الطفولة ومنها :

"مؤتمر البيت الأبيض عام ١٩٠٩م الخاص بشان رعاية الطفولة ونص على الاهتمام بالأسرة على أنها البيئة الأساسية التي ترعى الطفل ، والمؤتمر الثاني للبيت الأبيض عام ١٩١٩م وقد تضمن الوقاية العامة لصحة الأمهات والأطفال من خلال توفر مراكز رعاية ودخل ملائم فضلا عن الاهتمام بجانب التوعية بالمشكلات الخاصة بالأمومة وأسباب وفيات الأطفال(٤٧).

ومن المواثيق التي نصت على حماية الطفل وتوفر ظروف ملائمة للعيش ما جاء في إعلان جنيف لحقوق الطفل لعام ١٩٢٤م وفي إعلان حقوق الطفل الذي اعتمدته الجمعية العامة في ٢٠ تشرين الثاني ١٩٥٩م والمعترف به في الإعلان العالمي لحقوق الإنسان في العهد الدولي الخاص في الحقوق المدنية السياسية في المادتين (٢٣ و٢٤)وفي العهد الدولي الخاص بالحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية (المادة ١٠) وكل هذه المواثيق جاءت من منظور أن الطفل بسبب عدم نضجه البدني والعقلي يحتاج إلى إجراءات ووقاية ورعاية خاصة بما في ذلك حماية قانونية قبل الولادة وبعدها كما جاء في اتفاقية حقوق الطفل .

ومن هنا سنشير إلى أهم القضايا التي أشارت إليها اتفاقية حقوق الطفل للعام ١٩٨٩م وقد باشر العمل في هذه الاتفاقية في أيلول ١٩٩٠م .

وتضمنت هذه الاتفاقية العديد من المزايا والتدابير والإحكام التي تستهدف احترام الدول لحقوق الطفل وتجدر الإشارة إلى الحقوق الاجتماعية والتي تضمنتها المادة (٦-١٢) لكل طفل الحق والحياة والبقاء والنمو والحفاظ على هويته بما في ذلك جنسه واسمه وصلاته العائلية وحق الطفل في معرفة والديه وتلقي رعايتهما (٤٨).

كما أشارت الاتفاقية إلى الحقوق الثقافية والأمنية للطفل من خلال حق الطفل في تكوين أرائه الخاصة وحقه في الاستماع إليه في أي إجراءات قضائية وإدارية ، وما يتعلق بالحقوق الأمنية في (لمادة ١٦) بأنه لايجوز ان يجري أي تعرض تعسفي أو غير قانوني للطفل في حياته الخاصة أو أسرته أو منزله ، ولا أي مساس غير قانوني بشرفه

أو سمعته وله الحق أن يحميه القانون من مثل هذا المساس . كما نصت المادة ١٩ في هذا المجال لحماية الطفولة من العنف لان الدول الموقعة لابد أن تأخذ جميع التدابير التشريعية والإدارية والتعليمية الملائمة لحماية الطفل من كافة إشكال العنف أو الضرر أو الإساءة البدنية أو العقلية أو الإهمال أو المعاملة المنطوية على إهماله (٤٩) .

وفي هذا السياق أشارت المادة ٣٧ على أن لا يعّرض أي طفل للتعذيب بالضرب أو العقوبة القاسية وان لا تفرض عقوبة الإعدام آو السجن مدى الحياة بسبب جرائم يرتكبها أشخاص تقل أعمارهم عن ١٨ سنة دون وجود إمكانية للإفراج عنه (٥٠). كما اهتمت الاتفاقية بالعديد من الجوانب الأخرى كالحقوق التربوية في المادة ١٨ وأشارت في المادة ٢٢ إلى حق الطفل كلاجئ كما تضمنت المادة ٢٣ في حقوق الطفل المعوق وغيرها من المواد الأخرى .

وهكذا نجد أن ابرز دلالات هذه الاتفاقية هو الإحساس بقضايا الطفولة ومشكلاتها وتأثيرها على مستقبل العالم وان هموم الطفل وأماله قضية سياسية من الدرجة الأولى والى جانب كونها قضية اجتماعية وإنها ترتبط بالتنمية والسلام والتقدم وان انعقاد قمة الطفولة مؤشر للعهد الدولي المشترك في مواجهة التحديات التي يواجهها الطفل في عالمنا المعاصر والمعاناة التي يتعرض لها.

وخلاصة القول هذه بعض الإشارات إلى الحقوق التي نصت عليها اتفاقية الأمم المتحدة لحقوق الطفل وهي تجمع بين حقوق الطفل السوي والطفل المعاق من عدة نواح ،كالحقوق المدنية والسياسية ،والثقافية ،والاجتماعية ،والتعليمية، والقضائية ،والصحية ،والإنسانية ،والدولية وهذه الحقوق وان كانت ذات مرجعية غربية إلا أن غالبها لا يتعارض مع الحقوق الإسلامية ،وهي جاءت للحفاظ على الطفولة على المستوى المحلي والعالمي .

وان الحكومة العراقية صادقت على هذه الاتفاقية في عام ١٩٩٤ ولكن ما يطفو اليوم على السطح الاجتماعي من انتهاكات لحقوق الطفل يضعنا أمام قلق كبير بل أن واقع الطفل اليوم في المجتمع العراقي ليس فيه أي ملامح من هذه الاتفاقية فنجد أن التعذيب والقتل والموت أكثر حضورا من نصوص هذه الاتفاقية فالطفل في العراق اليوم يتعرض إلى أقسى أشكال التهديد ولم نجد أي حلول اتجاه هذه الظروف بل كل يتفاقم مستوى

التهديد والخطورة اتجاه هذه الشريحة وهذا مؤشر خطير على مستقبلهم وعلى امن واستقرار البلد .

ثالثا :- حق الطفل في الدستور العراقي :-

تعد حقوق الطفل كما أوردتها اتفاقية حقوق الطفل والبروتوكولان الاختياران الملحقان بها جزء لا يتجزأ من حقوق الإنسان وقد صادق العراق على الاتفاقية المذكورة عام ١٩٩٤م ولم يصادق بعد على البروتوكولين الملحقين بها ومع أن المصادقة الرسمية تعد خطوة أساسية، فإن العبرة لاتكون فيها بل في مدى تحول المبادئ النظرية إلى تطبيقات عملية على صعيد الواقع.

كما نجد الإشارة إلى أن التصديق أو الانضمام إلى المعاهدة لم يعد كافيا لتامين حقوق الطفل وإنما يتطلب قيام الحكومات بإصدار التشريعات واتخاذ خطوات عملية للوفاء بحقوق الطفل وفي هذا السياق نجد أن الحكومة العراقية لم تولي الاهتمام الكافي إلى الطفولة في الدساتير القديمة بدءً من الدستور العثماني وحتى الحكومة الانتقالية لعام ٢٠٠٤م إلا أن الدستور العراقي للعام ٢٠٠٥م أشار للطفل في أكثر من موقع فنجد المادة (١٨) –الفقرة الثانية (يعد عراقيا كل من ولد لأب عراقي أو أم عراقية) ونصت المادة ٢٩ (أ) الأسرة أساس المجتمع وتحافظ الدولة على حياتها وقيمها الدينية والأخلاقية والوطنية وجاء في المادة ذاتها فقرة (ب) تكفل الدولة حماية الأمومة والطفولة والشيخوخة وترعى النشأ والشباب وتوفر لهم الظروف المناسبة لتنمية قدراتهم (٥١).

أن محافظة الحكومة على كيان الأسرة بكافة جوانبها حتما سيساعد على النهوض بالواقع المجتمعي لان الأسرة هي جزء من البناء الاجتماعي وان أي خلل يصيب هذه المؤسسة سينعكس على استقرار البناء الاجتماعي وان الاهتمام في الأسرة يعني الاهتمام بالطفل والنشأ والشيوخ لان هذه الفئات هي الركن الأساسي في بناء الأسرة وان تعرض أي فئة إلى ضياع سيسهم في تفكك الأسرة وضياع المجتمع ومن هنا لابد من الحكومة الإسراع بالتطبيق الفعلي لمواد هذا الدستور .

كما أشار الدستور العراقي في الفقرة الثالثة من المادة ٢٩ إلى حضر الاستغلال الاقتصادي للأطفال بصوره كافة وتتخذ الدولة الإجراءات الكفيلة بحمايتهم (٥٢). وفي الفقرة الرابعة أشار إلى منع كل أشكال العنف والتعسف في الأسرة والمدرسة والمجتمع .

وفي هذا السياق نجد أن مادة ٢٩ في الفقرة الرابعة تتفق مع المادة ١٩في اتفاقية حماية الطفل التي نصت على حماية الطفولة من كافة أشكال العنف والإيذاء البدني والعقلي والاستغلال الجنسي وعلى الرغم من هذه الاتفاقيات على المستوى العالمي أو المحلي إلا انه يبقى واقع الطفولة العراقية هو الاسوأ بين أقرانه من البلدان الأخرى ،ولذا على القضاء العراقي أن يأخذ هذا الأمر على محمل الجد ،والتخفيف من هذه المظاهر المهددة لمستقبل الطفل ، لأن إهمال هذه الظاهرة ستكون الكلفة الاجتماعية في المستقبل كبيرة وستنعكس على امن واستقرار البلد علما أن إهمال شريحة الطفولة يعني ضياع عنصر مهم في تنمية المجتمع .

ثمة قضية أشار إليها الدستور العراقي من خلال المادة (٣٠) في الفقرة الأولى يقع على الدولة الضمان الاجتماعي والصحي للفرد والأسرة وأشارت بالتحديد إلى الطفل والمرأة وتوفير المقومات الأساسية للعيش في حياة حرة وكريمة تؤمن لهم الدخل المناسب والسكن المناسب (٥٣).

وفي الفقرة الثاني من نفس المادة ، نص الدستور للضمان الاجتماعي والصحي للفئات المهمشة (الشيوخ والمرضى والعجزة والمشردين والأيتام والعاطلين عن العمل) وحمايتهم من الجهل والخوف والفاقة وتوفر لهم السكن والمناهج الخاصة لتأهيلهم والعناية بهم ، ونجد اليوم في ظل مناخ الفقر والعنف والخطر وتزايدت الفئات المهمشة vulnerable group التي باتت تشكل نسبة مهمة في اللوح الاجتماعي وان دور الدولة لا بد أن يأتي عاجل لتفعيل شبكات الأمان الاجتماعي ورفع من مستوى الرواتب المقدرة إلى هذه الفئات وتمكينهم من العيش بكرامة وأمان علما أن الاهتمام بهذه الفئات سيسهم في تقدم عجلة التنمية وتحقيق الأمن الإنساني للمجتمع.

إلى جانب المواد السابقة نجد أن الدستور العراقي اشار كما في المادة ٣٤ الى أهمية التعليم وعده عاملا أساسا لتقدم المجتمع وحق تكفله الدولة وهو إلزامي في الابتدائية

وتكفل الدولة مكافحة الأمية، وكذلك أشار الدستور في المادة ٣٧ على حرية الإنسان وكرامته ، وحرم الاتجار بالنساء والأطفال والاتجار بالجنس (٥٤).

نقف قليلا لنقول : إنها خطوات مهمة في بناء مجتمع أكثر أمنا وان الاهتمام بشريحة الطفولة أمر بالغ الأهمية، إلا أن العبرة لا تكمن فيها ، بل في مدى تحول المبادئ النظرية إلى تطبيقات عملية على صعيد الواقع المجتمعي .

المبحث الرابع :-السياسية الاجتماعية لتمكين الطفولة :-

بعد أن تم تحديد العوامل المهددة للطفولة وأهم المعايير والاتفاقيات الدولية والقوانين الدستورية والوضعية لابد من تحديد السياسة الاجتماعية ودور الأجهزة والمؤسسات الحكومية في تحديد هذه السياسة وآليات التنفيذ وكيفية التعامل مع شريحة الطفولة والنهوض بهم من اجل تمكينهم بالمستوى المطلوب لبناء مستقبل أفضل، وما دامت السياسة الاجتماعية تمثل التفكير المنظم الذي يوجه التخطيط والبرامج الاجتماعية التي تطلق في أي مجتمع من نظم ومناهج الرعاية الاجتماعية التي يمكن أن تحقق أعلى درجات التنسيق والتكامل بين الاستراتيجيات الاجتماعية والاقتصادية والتنموية والتعليمية...الخ. فإن ذلك يتطلب توفير بيئة تمكينية للطفولة وتؤمن فرص الحماية والنماء لهم في إطار عقد اجتماعي يقوم على بناء الثقة وإشاعة رأي عام داعم ومؤيد للسياسات الاجتماعية يضم جميع شركاء التنمية (الدولة والمجتمع المدني والقطاع الخاص). وعند الحديث عن سياسة النهوض بواقع الطفولة يخطر ببالنا كلام المتحدث باسم اليونسيف في هذا الصدد حيث يؤكد :(أن فقدان الأمن واللا يقين جعل من النشاطات الاقتصادية تتقزم ، وشبكات الأمان الاجتماعي تنهار،+- بينما تعمقت معدلات البطالة والفقر في المجتمع تحت هذه الظروف ، فان الكثير من الأطفال والشباب انخرطوا في ميدان العمل أو يتسولون في الشوارع آو ينخرطوا في مختلف الأعمال المتوافرة ، وغالبا ما تكون تحت ظروف مضنية و قاسية من اجل تامين لقمة العيش لأسرهم)(٥٥). ومن اجل التدخل والنهوض بواقع الطفولة المهددة يتطلب منا سياسات تنموية قائمة على أساس الأولوية ومنها :-

أولا- في مجال التعليم :- وهذا عامل أساسي لتقدم المجتمع وحق تكفله الدولة وهو إلزامي في المرحلة الابتدائية وتكفل الدولة مكافحة الأمية من اجل النهوض بجيل أكثر وعياً بمستقبله.

أن النهوض بواقع التعليم في المجتمع العراقي يحتاج إلى سياسة أكثر فاعلية من خلال نشر الوعي المستمر ووضع عقوبات تلزم الأسرة إلى دفع أبنائها إلى المدرسة وخاصة في المرحلة الابتدائية، إلا أن هذا الأمر لايتوقف على الأسرة فقط بل لابد من الحكومة أن تتولى الرعاية الكاملة بالأسرة وتعمل على تطبيق فقرات الدستور الخاصة في حماية الأسرة ورعايتها بشكل فعلي كما نصت المادة ٢٩، علما أن المتسربين من الدراسة والتحاقهم بسوق العمل في عمر مبكر في الغالب يعودون إلى الأسر الفقيرة وهنا لا بد من توفير الدخل المناسب لهذه الأسرة لتمكينهم من إعادة أبنائهم إلى مقاعدهم الدراسية وهذه تعد أول خطوة لحماية الطفولة في خضم الفوضى الأمنية، فالحفاظ على الطفولة يجب أن يبدأ من رعاية الحكومة للأسرة.

ولاشك أن فشل التعليم يعرض الطفولة اليوم لمخاطر كبيرة تهددهم وتهدد مجتمعاتهم ربما أكثر مما يفعل الفقر والحرمان في أوقات الحروب والأزمات .

وهذا يعني أن إشباع بعض الحاجات كالتعليم والصحة تقع على رأس أولويات الحاجات الأساسية للإنسان (مأكل وملبس ومسكن) حيث أن إشباع حاجات التعليم والصحة يؤدي لإشباع بقية الحاجات الأساسية للإنسان بسهولة ويسر.

وثمة قضية تشير إلى أهمية التعليم فهو العامل الذي يوفر للفرد فرصا لاكتساب مجموعة كبيرة من المهارات والقيم ويزوده بحجم من المعرفة والمعلومات التي تدخل في تحديد مستقبله .

ولأهمية التعليم في النهوض بواقع الطفولة لابد من الحكومة أن تفعّل قضية إلزامية التعليم والحرص على إعادة المشردين إلى مقاعدهم الدراسية من خلال تشكيل لجان بالتعاون مع الأجهزة الأمنية لمتابعة المتسولين وأطفال الشوارع علما أن اغلب أطفال الشوارع هم من الذين تسربوا من المدارس وان الاهتمام بهذا الجانب يعد ثروة وطنية يمكن من خلالهم إعادة بناء المجتمع .

ويمكن أن نشير إلى بعض الجوانب الأساسية التي تسهم كسياسات تنموية للنهوض بواقع الطفولة من خلال ما يأتي :-

١. تمكين الطفل من حقه في التنشئة والتربية في إطار الأسرة الطبيعية وفي الالتحاق بالتعليم الأساسي واستكمال مراحله، وحقه في التعليم الجيد النوعية الذي يستثير قدرته في الإبداع والابتكار ويؤكد القيم الأخلاقية والاجتماعية وهذا يعتمد على ...

أ- تبني سياسات تستهدف الاستيعاب الكامل في مرحلة التعليم الأساسي والسعي الجاد للقضاء على الأمية خاصة في أوساط الأطفال .

ب- تعميم التعليم الأساسي و الإلزامي المجاني مع السعي للوصول به إلى إتمام التعليم الثانوي وتوفير فرص متساوية لتعليم الإناث .

ج- الارتقاء بجودة جميع عناصر المنظومة التعليمية خاصة نوعية المناهج بدءا من رياض الأطفال حتى مرحلة التعليم قبل الجامعي .

د- تطوير برامج التعليم والتدريب المهني بما يلاءم المتغيرات الراهنة ومتطلبات سوق العمل .

هـ-الارتقاء بسبل إعداد المعلم والنهوض بأوضاعه ماديا ومعنويا وأدبيا.

وانطلاقا من هذه التصورات فان متطلبات النهوض تقتضي تحسين كافة الجوانب النوعية للتعليم وضمان الامتياز للجميع بحيث يتحقق لجميع الدراسيين نتائج واضحة وملموسة في التعليم لاسيما القراءة والكتابة والمهارات الأساسية للحياة لذا فان محور التركيز ينبغي أن يوسع الخيارات المتاحة لإنشاء ثقافة الانجاز وتحسين انجاز الطالب وان هذا المسار يتطلب (ضمان مدارس عراقية أمنة وخالية من المخدرات ولا يتعاطون الكحول والسكائر مع تمكين كل طفل (مهما كان العمر والجنس) من الافادة من فرص التعليم لتحقيق حاجاته الإنسانية .

٢- توفير العيش الكريم للمؤسسة الأسرية وزيادة قدرتها وتمكينها من توفير الرعاية والحماية لأفرادها ما يحقق الأمن والاندماج الاجتماعي وإعطاء الرعاية اللازمة للام وتوفير مراكز صحية مجانية تتوافر فيها كافة المستلزمات الطبية التي تكفل الوضع

الصحي المناسب، مع الاهتمام بالتوعية المستمرة فيما يتعلق بحماية الطفولة من كافة أشكال التميز والاستغلال.

٣- توجيه الجهود الإنمائية نحو الأطفال الأكثر احتياجاً، وخاصة الأطفال المعاقين ، والأطفال المفتقرين إلى التأطير الأسري.

ثانيا- في مجال الحماية من العنف والاستغلال بكافة أنواعه وإشكاله .

جميع الأطفال بغض النظر عن أعمارهم وصفاتهم الفردية بحاجة إلى حماية خاصة والتي يجب أن توفر بغض النظر عن الجنس- الثقافة- العرق .. الخ الدولة ومؤسساتها وأفرادها والأطفال أنفسهم تقع عليهم مسؤولية وممارسة وحماية الحقوق، ومن المؤسف أن نرى اليوم أطفال العراق يتعرضوا إلى اشد أشكال العنف والتهديد المستمر وهذا الوضع ساهم في تفاقم الأزمة اتجاه أمن واستقرار المجتمع. وما يفاقم الخطر اتجاه المجتمع وامن البلد انجد أن الأطفال في العراق يستغلون اليوم من قبل بعض العصابات ليصبحوا عاملاً وأدوات تهدد امن واستقرار المجتمع من خلال انخراط عدد كبير من الأطفال تحت سيطرات الجماعات المسلحة وتنفيذ أهدافهم في القتل والدمار. و من هنا لابد من الوقوف أمام هذا الخطر الداهم وبكل الإمكانيات وهذا يحتاج منا شعب وحكومة اتخاذ العديد من الإجراءات لتحول هذه الشريحة إلى ثروة وطنية يعتمد عليها في تقدم البلد، علما أن ماجاء في بعض مواد الدستور العراقي حول حماية الطفل من الاستغلال والعنف لايتناسب مع حجم الخطورة التي يتعرض إليها الطفل اليوم في العراق .

ولذا على كافة المؤسسات المجتمعية أن تعمل على تمكين الطفل في حقه في الحماية من العنف وهذا يتطلب اعتماد بعض الخطوات وتطبيقها بالشكل الفعلي ومنها ما ياتي :-

١. التوعية بضرورة حماية الأطفال من جميع أشكال العنف والإيذاء والإهمال في المنزل والمدرسة والمجتمع المحلي وتفعيل القوانين والتشريعات التي نصت على حماية الطفولة من خلال توفير عدد كبير من مؤسسات الرعاية الاجتماعية مع الرعاية الفعلية لأسرهم، علما أن الاهتمام بالأسرة هو جزء من حماية الطفولة مع

الإشارة إلى برامج خاصة في توعية الآباء التربويين بثقافة التعامل مع الأطفال واستخدامهم الوسائل التربوية الحديثة والابتعاد عن الوسائل العنفية بكافة أشكالها.

٢. تفعيل سياسات تنموية مستحدثة تعمل على القضاء على ظاهرة عمل الأطفال من خلال إعادة الطفولة إلى مقاعدهم الدراسة والعمل على تأهيلهم نفسيا واجتماعيا بدورات مكثفة

٣. تحسين أوضاع الأطفال العاملين والأطفال المشردين واتخاذ الإجراءات الاجتماعية والتدابير التشريعية الكفيلة بحمايتهم والحد من تردي ظروفهم المعيشية ، وأحوالهم الصحية وتقديم كل الدعم لتنفيذ مشاريع وقائية وعلاجية وتعليمية وتاهيلية وتامين اندماجهم في إطار مجتمعي سوي.

٤. معالجة الظروف الصعبة للأطفال الجانحين واليتامى والمهجرين والأطفال ذوي الاحتياجات الخاصة من خلال توفير سبل الوقاية والعلاج المبكر وتأهيلهم لتكيفهم إلى المجتمع ثانية .

٥. نشر الوعي بشكل خاص لدى الأطفال عن طريق برامج خاصة تساهم في مناهج التربية الجنسية وفي توعية الأطفال بأهمية جسدهم وكيفية المحافظة عليه .

ثالثا- معالجة ظاهرة الفقر :-

أن ظاهرة الفقر من الظواهر المعقدة وهي حقيقة راسخة ومنتشرة على مستوى واسع من العالم ولعل من المسلم أن أمن الإنسان هو جوهر الحق في التنمية وليس ثمة تنمية بدون بيئة مؤاتية تتميز بالاستقرار وتخضع لقوانين نافذة وعادلة وحكم رشيد وفرص متساوية ومشاركة حقيقة، ومادام الإنسان هو جوهر التنمية فلا بد أن تستعمل برامج التنمية لتأمين مستقبل أفضل له ويأتي هدف مكافحة الفقر أو التخفيف من حدته والقضاء على الفروق في توزيع الدخل والثروة وعلى البطالة والجهل في مقدمة أهداف التنمية (٥٦).

ومن هذا المنظور فإن النهوض بواقع الطفولة لابد من التخفيف من فقر الأطفال المهمشين من خلال سياسات تنموية قائمة على الأساس الأتي:-

١- رفع مستويات الدخل وتحسين قدرات الأسر الفقيرة المستهدفة والفئات الهشة من خلال العمل على رفع رواتبهم من قبل شبكات الحماية الاجتماعية .

٢- الاهتمام المباشر بالأطفال، من خلال استهداف وضع سياسات وبرامج خاصة من شأنها أن تركز على المعيشة والقدرات والفرص الاقتصادية والاجتماعية للفئات الهشة وتعزيز حقوقهم ومنهم ...

أ- الأطفال الأيتام والمشردون في المؤسسات.

ب-الأطفال العاملون في الشوارع

ت-الأطفال المحتاجون للحماية خصوصا الذين يعانون من سوء المعاملة

وفي هذا السياق أن الاهتمام المبكر بالطفولة لابد أن يكون من الأولويات من اجل حمايتهم وتمكينهم من خلال برامج متعددة كالتعليم والعناية الصحية والمساواة وعدم التمييز بينهم فضلا عن التغذية السليمة التي تشكل العامل الأساسي في التنمية البشرية .

وثمة قضية لابد من الإشارة إليها ولابد من السياسات التنموية الوقوف عند المصاعب والتحديات الاقتصادية المستمرة علما أن هذه التحديات والأزمات التي تواجهها الأسر العراقية ستكون عامل ضغط على دفع أبنائهم إلى العمل المبكر للإسهام في دخلها وهذا يتوجب من السياسة الوطنية وضع هذا الأمر أمامها من خلال لدعم المادي والكافي للأسرة علما أن الأسرة هي صمام الأمان للطفل ولاشك أن ضياع وتفكك الأسرة يعد من العوامل المهددة لضياع الطفولة ..

أن مساعدة الفئات الهشة وخاصة ما يتعلق بالطفولة المأزومة من الأيتام وأطفال الشوارع والأطفال العاملون وغيرهم لا بد ان تبدأ بمعالجة المغذيات التي عمقت من هذه المظاهر كمساعدة الأسر على تلبية حاجاتهم المالية والأساسية علما ان دعم المؤسسة الأسرية هو جوهر النهوض بالطفولة العراقية. وان دور السياسة الاجتماعية لابد أن يعتمد على برامج قائمة على أساس أن تقليص دائرة الفقر بين الأسرة وينبغي أن تستهدف وتساعد هذه الأسر الفقيرة جدا إلى إرسال أبنائها العاملين إلى مقاعد

الدراسة والقضاء أو الحد من تسربهم الدراسي وهذه الخطوة ضرورية للنهوض بواقع الطفولة .

وهكذا فإن تراجع ظاهرة الفقر يشكل عاملاً أساسيا للتحسين الدائم لظروف الطفولة، لأن الأطفال سيكون بمقدورهم النفاذ بشكل أسهل إلى الصحة والتغذية والتربية بكافة أشكالها ، والى الخدمات الاجتماعية الأساسية الأخرى وبالتالي الحصول على المزيد من حقوقهم الأساسية.

الخلاصة والتوصيات

استهدف هذا البحث الأوضاع المأزومة التي تعرض لها المجتمع العراقي خلال السنوات الأخيرة وخاصة ما يتعلق بشريحة الأطفال التي تمثل جوهر التنمية البشرية، وقد تناولنا ابرز المشكلات التي يواجهها الطفل العراقي بسبب غياب الأمن والاستقرار المجتمعي، ومن هذه المشكلات مشكلة سوء التغذية وخطرها على مستقبل الطفل التي تؤدي في تفاقم التقزم بين الأطفال فضلا عن مشكلات مستقبلية تنعكس على المستوى التعليمي ، كما انعكست هذه الأزمات على تراجع مستويات الالتحاق بالتعليم الابتدائي، وقلة المتقدمين إلى دراسة ما قبل التعليم الابتدائي"رياض الأطفال"، كما بينت الورقة خطر مشكلات الأسرة على تنمية الطفولة المبكرة ، فضلا عن التطرق إلى مشكلات الفقر والتهجير القسري التي مرَّ بها المجتمع العراقي وما لها من خطورة على شريحة الطفولة ومستقبلها وفي ختام الورقة تم وضع سياسة اجتماعية من اجل النهوض بواقع الطفولة في المجتمع العراقي.

ومن اجل الحد من هذه الظواهر والتحديات لا بد من وضع بعض التوصيات التي يمكن أن تساعد صانعي السياسات في النهوض بواقع الطفل العراقي ومن خلال ما ياتي:-

١. خلق البيئة التمكينية التي توفر الحماية الكاملة للأطفال والنهوض بالواقع التربوي والتعليمي والصحي والعمل على توعية الأسرة والمدرسة والمجتمع بحقوق الطفل وحسب ما نصت عليها الشرائع السماوية والمواثيق الدولية.

٢. العمل على حماية الأسرة من خلال رعايتها معنويا وماديا على أن الاسره هي البيئة الأساسية التي تعمل على حماية الطفل علما أن ضمان حق الأسرة سيساعد في دورها التربوي والتعليمي اتجاه الطفل.
٣. الحد من استغلال الأطفال المهمشين على مختلف الأصعدة، وتوفير الحماية اللازمة من خلال رفع الضمان الاجتماعي للطفولة والامومة.
٤. تأمين الخدمات الصحية الأساسية لكل الأطفال بجميع فئاتهم ،ومنهم أطفال الشوارع والمشردين والمهجرين والمتضررين من الكوارث الطبيعية والحروب المستمر لهذه الخدمات بما في ذلك بناء قدرات الكوادر الصحية وتطوير البنية التحتية لهذه الخدمات.
٥. العمل على استيعاب جميع الأطفال من الجنسين بالمدارس واستمرارهم فيها ومعالجة مشكلة التسرب من التعليم الأساسي على المستوى الفردي لكل طفل وإعداد برامج لدعم الأسر المحتاجة في إطار التضامن المجتمعي وتشجيع الاستثمار في مشروعات صغيرة.

المصادر

القران الكريم
١. منظمة اليونيسيف،وضع الأطفال في العالم،٢٠٠٤م.
٢.تحليل الوضع السكاني في العراق، اللجنة الوطنية للسياسات السكانية، صندوق الأمم المتحدة للسكان، ٢٠١٢م، ص٢٤.
٣. برنامج اليونيسيف في العراق، الارتقاء بحقوق الطفل، إيقاد شعلة الأمل في زمن الأزمات: دراسة تحليلية لوضع الطفل والمرأة في العراق، أب ٢٠٠٧م، ص٩.
٤. برنامج اليونيسيف في العراق، الارتقاء بحقوق الطفل، إيقاد شعلة الأمل في زمن الأزمات: دراسة تحليلية لوضع الطفل والمرأة في العراق، أب ٢٠٠٧م، ص٩ .
٥. معاذ احمد حسن، المجتمع المأزوم ومشكلات الشباب، أطروحة دكتوراه مقدمة إلى جامعة بغداد، كلية الآداب، قسم الاجتماع، ٢٠١٢م، ص٢٥١.
٦. برنامج اليونيسيف في العراق، الارتقاء بحقوق الطفل، إيقاد شعلة الأمل في زمن الأزمات: دراسة تحليلية لوضع الطفل والمرأة في العراق، أب ٢٠٠٧م، ص١١.

٧. متابعة أوضاع النساء والأطفال، المسح العنقودي متعدد المؤشرات: التقرير التفصيلي، ٢٠١١م.
٨. د. عدنان ياسين مصطفى، سوسيولوجيا الانحراف ف المجتمع المأزوم: العراق أنموذجا، إثراء للنشر والتوزيع، عمان، ٢٠١١، ص١٦.
٩.عبد المجيد طاش نيازي وآخرون، التدخل في الأزمات، سلسلة الخدمة الاجتماعية: قضايا مهنية. بحث منشور على الانترنيت.
١٠.حمدي محمد شعبان، الإعلام الأمني وإدارة الأزمات والكوارث، الشركة العربية المتحدة للتسويق، القاهرة ،٢٠٠٨م، ص٣٣٤.
١١. د. عدنان ياسين مصطفى، سوسيولوجيا الانحراف ف المجتمع المأزوم، مصدر سابق ص١٦- ١٧.
١٢. د. عدنان ياسين مصطفى، سوسيولوجيا الانحراف ف المجتمع المأزوم ، المصدر نفسه، ص١٧.
١٣.د. عدنان ياسين مصطفى، سوسيولوجيا الانحراف ف المجتمع المأزوم ، المصدر نفسه، ص١٧.
١٤. جون سكون، علم الاجتماع المفاهيم الأساسية، الشبكة العربية للأبحاث والنشر، بيروت، ٢٠٠٩م، ص٢٦٤.
١٥. د.محمد نجيب توفيق الديب، الخدمة الاجتماعية مع الأسرة والطفولة والمسنين، الكتاب الثاني،مكتبة الانجلو المصرية، القاهرة،١٩٩٨م، ص٣١.
١٦. د. عبدالعزيز عبدالله الدخيل، معجم مصطلحات الخدمة الاجتماعية والعلوم الاجتماعية، ط١، دار المناهج للنشر والتوزيع، ٢٠٠٦م، ص٤٦.
١٧.د.طلعت مصطفى السروجي، رأس المال الاجتماعي،مكتبة الانجلو المصرية،القاهرة ،ط١، ٢٠٠٩م،ص٢٥٦.
١٨. قضايا الشباب العربي الإصدار الثالث، جامعة الدول العربية، إدارة السياسات السكانية والهجرة/ القطاع الاجتماعي، ٢٠٠٧، ص١٨.
١٩.د.طلعت مصطفى السروجي، رأس المال الاجتماعي،مكتبة الانجلو المصرية،القاهرة ،ط١، ٢٠٠٩ م، ص٢٥٦).
٢٠.التقرير الوطني للتنمية البشرية، مصدر سابق، ص١٦١.

٢١. Mattias L. and Alice W. , children and youth in crisis: protecting and promoting Human Development in times of Economic shocks, the world Bank, 2012, p. 159.
٢٢.د.عدنان ياسين مصطفى،الأمن الإنساني والمتغيرات المجتمعية في العراق:تحليل سوسيولوجي،المعارف للمطبوعات ،بيروت ،٢٠٠٩، ص٦٧.
٢٣.صحيفة المدى، العدد ١١٥٣الأربعاء-١٣-شباط ٢٠٠٨.
٢٤. بيانات خاصة بمجلس القضاء الأعلى في بغداد.
٢٥. د.عدنان ياسين مصطفى،التنمية المبكرة للطفولة العراقية:خيارات التدخل من اجل التمكين، بحث مقدم إلى المؤتمر العلمي الخامس للدفاع عن حقوق الطفل في النجف الاشرف،٢٣ آذار ٢٠٠٩م.
٢٦. تقرير عن الارتقاء بحقوق الطفل في العراق: دراسة تحليلية لوضع الطفل والمرأة في العراق-اب-٢٠٠٧،ص٨١.
٢٧. د.عدنان ياسين مصطفى،الأمن الإنساني والمتغيرات المجتمعية في العراق:تحليل سوسيولوجي،المعارف للمطبوعات ،بيروت ،٢٠٠٩م، ص٦١.
٢٨. د.عدنان ياسين مصطفى، الأمن الانساني والمتغيرات المجتمعية في العراق، المصدر السابق، ص٦١.
٢٩. د.علي عبد راغب ،مشكلات اجتماعية معاصرة،دلتا للنشر والتوزيع،الكويت،ط٢، ١٩٩٤م،ص١٨٣.
٣٠. The world Bank, from Evidence to policy, case study Indonesia, march, 2011, NO. 5
٣١. Mattias L. and Alice W. , op. cit, p. 107.
٣٢. المسح العنقودي متعدد المؤشرات: التقرير التفصيلي، متابعة أوضاع النساء والأطفال، ٢٠١١م، مصدر سابق، ص٢٢.
٣٣.متابعة أوضاع النساء والأطفال، المسح العنقودي متعدد المؤشرات: التقرير التفصيلي، ٢٠١١م، ص٢٤).
٣٤.صحيفة المدى ،مصدر سابق.
٣٥.تقرير التنمية البشرية في العراق لعام ٢٠٠٨م،ص٥٣.

٣٦.د.معن خليل العمر،علم ضحايا الإجرام،دار الشروق للنشر والتوزيع،ط١، ٢٠٠٩م،ص٢٩٢.
٣٧.د.علي ليلة ، تقاطعات العنف والإرهاب في زمن العولمة، مكتبة الانجلو المصرية،القاهرة ، ط١، ٢٠٠٧م،ص٤٥.
٣٨.تقرير التنمية البشرية في العراق لعام ٢٠٠٨، ص١٣٩.
٣٩.صحيفة المدى، مصدر سابق.
٤٠.تقرير التنمية البشرية الوطني ، مصدر سابق،ص٧٦.
٤١.تقرير التنمية البشرية الوطني، المصدر نفسه،ص٨٥.
٤٢.تقرير التنمية البشرية الوطني ٢٠٠٨م،ص٨٥.
٤٣.د.محمد نجيب توفيق الديب، مصدر سابق، ص١٣٣.
٤٤. د.بهاء الدين خليل تركية، علم اجتماع العائلي، الأهالي للتوزيع، دمشق، ط١، ٢٠٠٤ مصدر سابق،ص٢٤٣.
٤٥. د.بهاء الدين خليل تركية، مصدر سابق،ص٢٤٣.
٤٦.د.خليل عبدالمقصود، الخدمة الاجتماعية وحقوق الإنسان،مصر العربية للنشر والتوزيع، ط١، ٢٠٠٩م،ص٢٩٣.
٤٧.د.محمد نجيب توفيق الديب،مصدر سابق،ص١٥٥.
٤٨.د.خليل عبدالمقصود،مصدر سابق،ص٢٩٤-٢٩٥.
٤٩.د.بهاء الدين خليل تركية،مصدر سابق،ص٢٤١.
٥٠.د.خليل عبدالمقصود،مصدر سابق،ص٣٠٧.
٥١.ينظر دستور العراق.
٥٢.ينظر دستور العراق.
٥٣.ينظر دستور العراق.
٥٤.ينظر دستور العراق.
٥٥. د.عدنان ياسين مصطفى، التنمية المبكرة للطفولة العراقية:خيارات التدخل من اجل التمكين،مصدر سابق، ص١٤٣.
٥٦. د.عدنان ياسين مصطفى،الأمن الإنساني والمتغيرات المجتمعية في العراق، مصدر سابق،٢١٠.